

مذكرة إيضاحية
للاقتراح بقانون بإضافة فقرة
ثانية إلى المادة (٨) من القانون
رقم (١) لسنة ١٩٩٣ م بشأن حماية الأموال العامة

" تنص المادة ٤٥ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٣ م في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة على أنه " ينبغي أن يشترك كل عضو من أعضاء المجلس في لجنة على الأقل ولا يجوز له الاشتراك في أكثر من لجتين دائمتين " . وقد ورد النص باللائحة الداخلية للمجلس على ثنائي لجان (المادة ٤٢) بالإضافة إلى اللجان الدائمة الأخرى التي يؤلفها المجلس بقرار منه (المادة ٤٤) مثل لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان .

وقد صدر القانون رقم (١) لسنة ١٩٩٣ م بشأن حماية الأموال العامة ناصا في مادته الثامنة على أن " تشكل لمجلس الأمة لجنة دائمة تسمى (لجنة حماية الأموال العامة) تتألف من جميع أعضاء لجنة الشؤون المالية والاقتصادية ولجنة الشؤون التشريعية والقانونية ، تكون مهمتها دراسة التقارير المشار إليها في المادة السابقة (تقارير ديوان المحاسبة) وتخضع أعمال تلك اللجنة للأحكام الواردة في القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٣ م المشار إليه " .

وبذلك يكون قانون حماية الأموال العامة قد أضاف إلى اللجان الدائمة بالمجلس لجنة دائمة جديدة ، أعضاؤها لا يختارون عن طريق الترشيح والانتخاب ، بل هم ذات أعضاء لجنة الشؤون التشريعية والقانونية ولجنة الشؤون المالية والاقتصادية بصفتهم ، هذا الأمر الذي يؤدي إلى أن العضو في إحدى هاتين اللجتين (وهما لجتان دائمتان) ، لا يستطيع الاشتراك في أية لجنة دائمة أخرى بالمجلس ، وذلك رغم أن لجنة حماية الأموال العامة لا تعقد اجتماعات دورية منتظمة . وذلك بحكم المهمة التي وكلت إليها .

ولتفادي هذه النتيجة ، أعد المشروع المرفق بإضافة فقرة ثانية إلى المادة (٨) من قانون حماية الأموال العامة ، تقضى بأن حظر الاشتراك في أكثر من لجتين دائمتين لا يسرى على لجنة حماية الأموال العامة التي شكلها هذا القانون ، فيكون حكمها في هذا الشأن حكم مكتب المجلس .

قانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٤
بإضافة فقرة ثانية إلى المادة (٨)
من القانون رقم (١) لسنة ١٩٩٣ م
بشأن حماية الأموال العامة

بعد الاطلاع على الدستور،
وعلى القانون رقم (١٢) لسنة ١٩٦٣ في شأن اللائحة الداخلية
لمجلس الأمة والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم (١) لسنة ١٩٩٣ بشأن حماية الأموال العامة .

وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه
وأصدرناه .

مادة أولى

تضاف إلى المادة (٨) من القانون رقم (١) لسنة ١٩٩٣ المشار
إليه فقرة جديدة نصها كالآتي :

" ولايسرى على أعضاء تلك اللجنة الحظر المشار إليه في المادة
(٤٥) من القانون رقم (١٢) لسنة ١٩٦٣ ، في شأن اللائحة الداخلية
لمجلس الأمة " .

مادة ثانية

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا
القانون ويعمل به من تاريخ العمل بالقانون رقم (١) لسنة ١٩٩٣ في
شأن حماية الأموال العامة .

أمير الكويت
جابر الأحمد الصباح

صدر بقصر بيان في : ١٣ شعبان ١٤١٤ هـ .
الموافق : ٢٥ يناير ١٩٩٤ م .